يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية يوليو 2026 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 1.9% لتبلغ قيمته نحو 42.84 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 5.59 مليار دينار وبنسبة 5.7%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 1.96 مليار دينار وبنسبة 13.1%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 2.48 مليار دينار وبنسبة 4.8%.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 5.05 مليار دينار وبنسبة 9.8%، ومنها ودائع القطاع الخاص "المقيم" التي ارتفعت بنحو 0.70 مليار دينار وبنسبة 1.7%.

أولًا: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

ارتفع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.42 مليار دينار وبنسبة 4.0% لتبلغ قيمته نحو 10.90 مليار دينار في نهاية يوليو 2026 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.48 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الارتفاع في رصيد عرض النقد (M1) كنتيجةً **لارتفاع رصيد كل من الودائع تحت الطلب بالدينار** بنحو 0.34 مليار دينار وبنسبة 3.8% لتصل قيمته نحو 9.19 مليار دينار، **والنقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية** بقيمة 0.08 مليار دينار وبنسبة 5.2% لتصل قيمته نحو 1.71 مليار دينار.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2

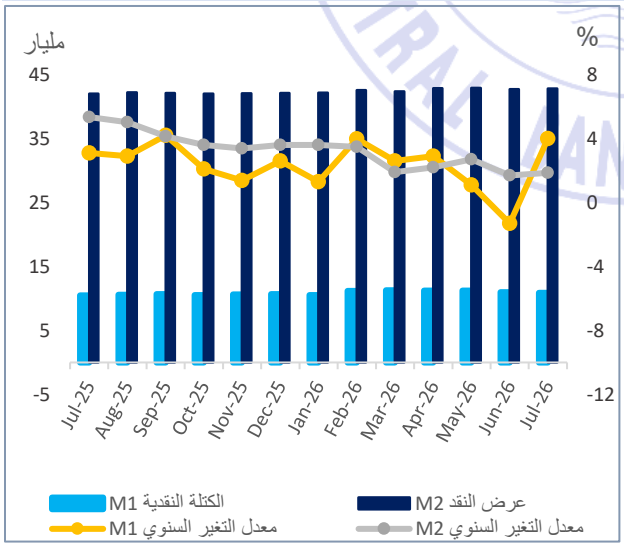

2. عرض النقد (M2):

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 0.78 مليار دينار وبنسبة 1.9% لتبلغ قيمته نحو 42.84 مليار دينار في نهاية يوليو 2026 مقابل نحو 42.06 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجةٍ لارتفاع رصيد كلٍ من شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 0.36 مليار دينار وبنسبة 1.2%، والكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.42 مليار دينار وبنسبة 4.0%.

وضمن المسح النقدي المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: **أ. صافي الموجودات المحلية** (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، **ب. صافي الموجودات الأجنبية** في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2

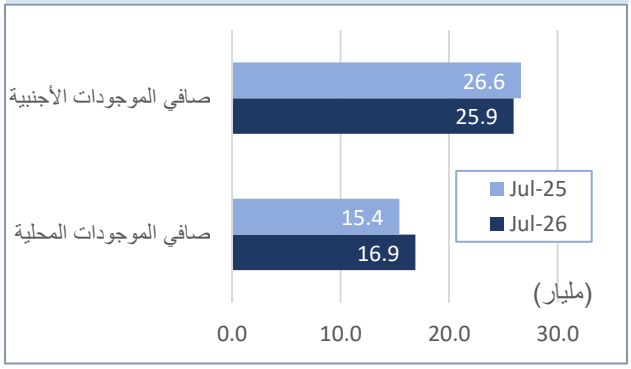

وتُشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمّع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية يوليو 2026 جاء بصفة رئيسية **لارتفاع صافي الموجودات المحلية** بنحو 1.47 مليار دينار وبنسبة 9.5%، مقابل تراجع **صافي الموجودات الأجنبية** بنحو 0.68 مليار دينار وبنسبة 2.6% (حيث تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 2.65 مليار دينار وبنسبة 22.7%، وارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 1.96 مليار دينار وبنسبة 13.1%).

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد

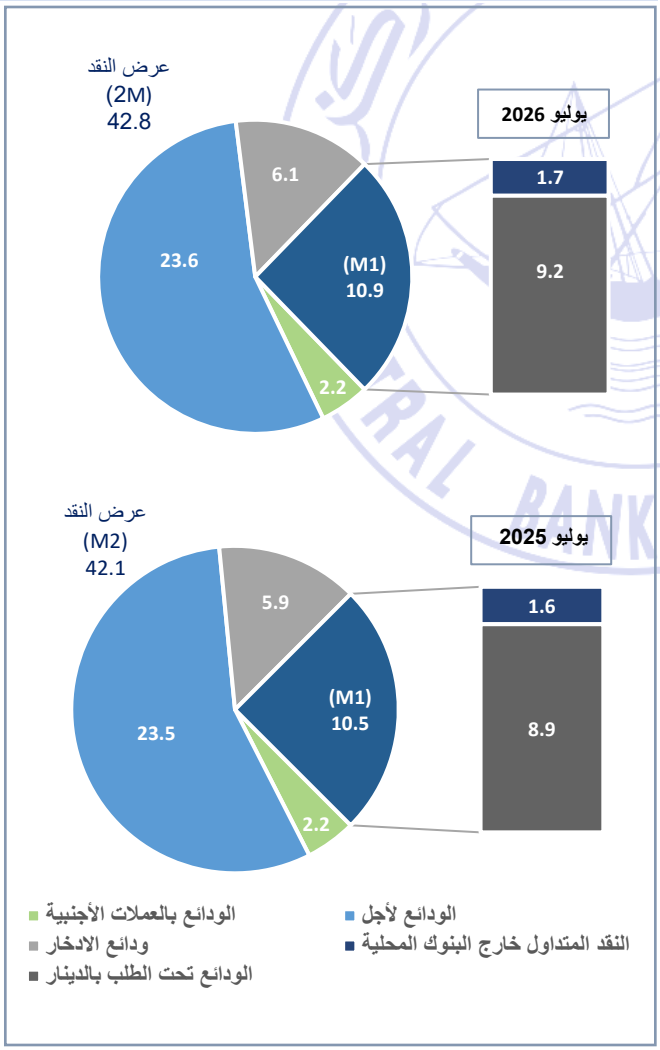

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية

ارتفع رصيد إجمالي موجـــودات البنوك المـحلية بنحو 5.59 مليار دينار وبنسبة 5.7% لتبلغ قيمته نحو 104.31 مليار دينار في نهاية يوليو 2026 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 98.72 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك أساسًا **لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية** بما يعادل نحو 2.48 مليار دينار وبنسبة 7.8% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 34.12 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2.62 مـليار دينـار وبنسبة 5.3% لتصـــل إلى نحـو 51.98 مليار دينار، والمطالب على الحكومة بقيمة 3.39 مليار دينار وبنسبة 276.7% لتصـــل إلى نحو 4.61 مليار دينار. وجاءت هذه الزيادة الملحوظة نتيجة ارتفاع رصيد أدوات الدين العام بالعملة المحلية والأجنبية وذلك في ضوء إصدار المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة الصادر في 26 مارس 2025.

هذا، وتُمثل **المطالب على القطاع الخاص** المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 49.8% من إجمالي هذه الموجـــودات في نهاية يوليو 2026، مقابل نسبة بلغت نحو 50.0% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 32.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية يوليو 2026 مقابل نسبة بلغت نحو 32.1% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء أساسًا لارتفاع أرصدة كل من قروض للبنوك الأجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والودائع لدى بنوك أجنبية بنحو 21.9%، و13.4%، و4.7% لكلٍ منهم على الترتيب.

الشكل (4) إجمالي موجودات البنوك المحلية

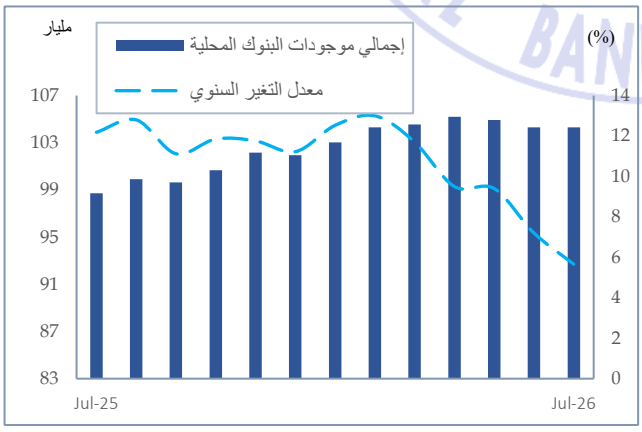

وقد قابل الارتفاع في الموجودات الأجنبية ارتفاعًا في رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.51 مليار دينار وبنسبة 3.1%، وبذلك **ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية** لدى البنوك المحلية بنحو 1.96 مليار دينار وبنسبة 13.1% لتبلغ قيمته نحو 16.92 مليار دينار في نهاية يوليو 2026 مقابل نحو 14.96 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية

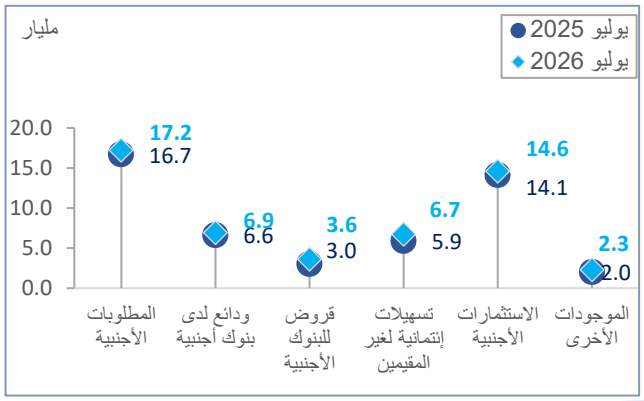

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعًا بلغت قيمته نحو 2.48 مليار دينار وبنسبة 4.8% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو 54.65 مليار دينار في نهاية يوليو 2026 مقابل نحو 52.17 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 64.2%، و35.8% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلًا، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 62.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعًا قيمته نحو 1.59 مليار دينار وبنسبة 4.9%، لتبلغ قيمته نحو 34.05 مليار دينار في نهاية يوليو 2026 مقابل نحو 32.46 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بارتفاع غالبية القطاعات الاقتصادية، وبصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من الخدمات الأخرى (0.66 مليار دينار، وبنسبة 17.3%)، والعقار والإنشاء (0.64 مليار دينار، وبنسبة 4.8%)، والنفط الخام والغاز (0.42 مليار دينار، وبنسبة 22.8%)، وشراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.33 مليار دينار، وبنسبة 7.5%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.26 مليار دينار، وبنسبة 16.8%)، والصناعة (0.27 مليار دينار، وبنسبة 11.5%)، والخدمات العامة (0.07 مليار دينار، وبنسبة 47.7%)، ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة قروض للبنوك، والزراعة وصيد الأسماك، والتجارة بنسبة 48.9% و15.4% و10.8% في نهاية يوليو 2026 لكلٍ منهم على الترتيب.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 5.05 مليار دينار وبنسبة 9.8% لتبلغ قيمته نحو 56.48 مليار دينار في نهـــاية يوليو 2026 مقابل نحـو 51.43 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع في **رصيد كلٍ من رصيد ودائع المؤسسات العامة** بنحو 2.88 مليار دينار وبنسبة 43.6% حيث بلغت قيمته 9.50 مليار دينـار في نهـاية يوليو 2026 مقابل نـحو 6.62 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، و**رصيد ودائع الحكومة** بنحو 1.47 مليار دينار وبنسبة 33.5% لتبلغ قيمته نحو 5.85 مليار دينار في نهاية يوليو 2026 مقابل نحو 4.38 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.70 مليار دينار وبنسبة 1.7% لتبلغ قيمته 41.13 مليار دينار في نهاية يوليو 2026 مقابـــل 40.43 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 39.4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يوليو 2026. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 9.1% و5.6% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية يوليو 2026.

الشكل (6): تطور أرصدة الودائع

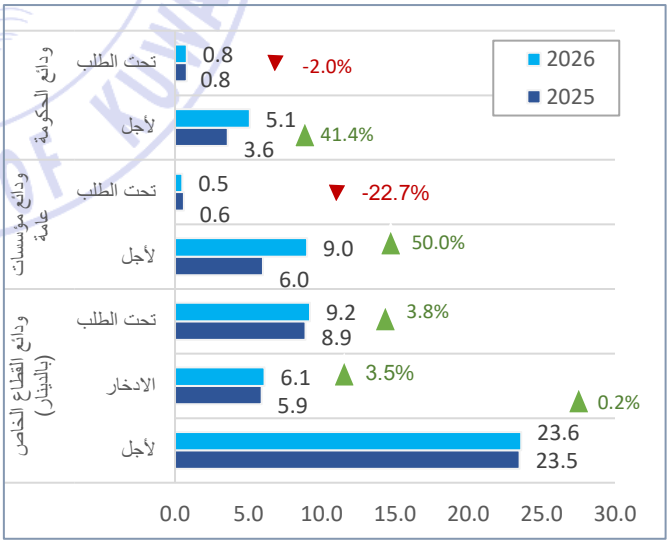

الشكل (7): التغير السنوي بأرصدة الودائع